

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية،
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة رسالة المرأة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160113 150113 12-63821X (A)



بيان

أهمية تنفيذ برامج المنع المتعلقة بالمراهقين باعتبارها آليات للقضاء على العنف: قضية مدينة خواريس

ورد في تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ أنه ثبت أن العدد الإجمالي للنساء في العالم هو ٣ ٤١٨ ٠٥٩ ٠٠٠، وأن العدد الإجمالي للفتيات المراهقات الذي يشمل من تتراوح أعمارهن بين ١٠ أعوام و ١٩ عاما هو ٥٨٣ ٩١١ ٠٠٠. وفي المكسيك يصل العدد الإجمالي للنساء إلى ٣٠٧ ٤٨١ ٥٧، منهن ١٠ ٥٨٥ ٠٥٩ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاما، وفقا لما أعلنه المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا.

ومن البيانات المذكورة أعلاه نرى العدد الكبير من النساء اللاتي يعشن على كوكب الأرض؛ والمؤسف أن العنف ضدهن لا يزال قائما في جميع بلدان العالم في انتهاك شائع لحقوق الإنسان، وهو من العوائق الأساسية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. وبلغ من شيوع العنف ضد النساء أنه أصبح يقع في الحياة اليومية. ويتخذ العنف أشكالا متعددة من التمييز والإقصاء تنبع من المجتمع من خلال علاقات السيطرة والتبعية: الثقافة، والتفاوتات الاقتصادية، واللغة، وعدم المساواة في التقسيم الاجتماعي للعمل، وغير ذلك. ومن الأشكال الأخرى العديدة يجدر بالذكر العنف النفسي الذي تشكل آثاره القبول المجتمعي وتكرار هذا النوع من السلوكيات، دون حتى أن تتعرض هؤلاء النساء للاعتداء.

إن العنف يحول دون مشاركة النساء في التنمية وارتفاعهن بها، إذ إنه يقيد اختيارهن ويحد من قدرتهن على التصرف. إن عواقب ذلك على النمو الاقتصادي والحد من الفقر يجب أن تكون من الشواغل الرئيسية للحكومات. إن العنف ضد المرأة ينال ويحد من إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

السياق المكسيكي الراهن

- في عام ٢٠٠٦ قدر أن قرابة أربعة وعشرين مليونا من النساء في سن الخامسة عشرة أو أكثر تعرضن لعمل واحد على الأقل من أعمال العنف في حياتهن، سواء على يد الزوج أو العشير الحالي، أو الزوج السابق، أو أحد أفراد الأسرة، أو في المدرسة، أو العمل، أو في مكان عام أو مجتمعي، وهذا يمثل ٦٧ في المائة
- من كل ١٠ نساء متزوجات أو كن متزوجات، تعرضت ٤ لاعتداء من الزوج في فترة من حياتهن الزوجية

- في المقام الثاني هناك العنف الذي يقع في الأماكن المجتمعية أو العامة على أيدي مجهولين، والذي يتعلق أساسا بأعمال اعتداء وتحرش جنسي وسلب مادي واقتصادي
- من كل ١٠ نساء كن يعملن في عام ٢٠٠٥، واجهت ٣ أعمال عنف في أماكن عملهن تمثلت أساسا في التمييز في العمل
- أبلغت خمسة ملايين امرأة عن عنف على يد شخص في الإدارة أو معلم أو موظف أو زميل في أثناء دراستهن
- تعرضت خمسة ملايين وخمسمائة ألف امرأة لاعتداء على يد فرد من الأسرة غير زوجها أو عشيرها في العام الماضي

قضية خواريس

تمثل مدينة خواريس في ولاية تشيواوا، في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، نموذجا لمنطقة بدأت في خلق وعي بحرية وكرامة الفتيات والنساء واحترام حياتهن. وقد نجمت هذه البداية عن تجربة مريرة وحزينة: عمليات قتل النساء التي ظلت، منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن، جزءا من الإدراك الوطني والدولي.

إن عبارة "قتل الإناث" اقترنت بمسألة حقوق الإنسان والحقوق السياسية والاجتماعية للضحايا وأسرهن. وقد ساعد هذا المفهوم النسائي على التمييز بين الضحية والجاني، وعلى إبراز مسألة الجنسانية والعنف في تحول مدينة خواريس.

إن العنف الجنساني ضد الفتيات والنساء في مدينة خواريس لم يكشف فقط عن الواقع المفجع الذي تعيشه النساء من السكان (قتل الإناث)، بل أبرز أيضا سلسلة من حالات سوء المعاملة التي تتعرض لها النساء لا شيء إلا لكونهن نساء. وهذا ما ينطبق على العنف على يد العشير، والاعتداء الذي تتعرض له النساء في النطاق الخاص والعام، ليس جسديا فقط ولكن أيضا في المتعلقات. وهذه القضية طرحت أيضا للنقاش العام مسألة المهاجرات المكسيكيات اللاتي يحاولن الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم يمتن أو يُغتالن في هذه المحاولات. وفي الوقت ذاته كشفت القضية انعدام الأمن الذي يعيشه السكان الحدوديون، والذي يفتقر إلى البيانات التي تيسر منعه والقضاء عليه.

وفيما يتعلق بالمدينة فإن ظهور صناعات التصدير يزيد من قلة مناعة النساء، فضلا عن أنه يشتت الأسر دون أن يعزز دعم الرفاهة (الأطفال بمفردهم في المنزل). إن

سوء الهياكل الأساسية الحضرية، ومراكز جذب المهاجرين والمهاجرات، ومحدودية الأمن الموفر للنساء، علاوة على عدم الاهتمام واللامبالاة من جانب المجتمع الحدودي، أمور تزيد من تعقد الحالة.

ومن الضروري، في ضوء ما سبق، توجيه الانتباه إلى أن المجتمع المدني حليف أساسي للتصدي لهذه الظاهرة المتعددة الأبعاد ضد النساء. ومن الملحّ في هذا الشأن توفير الاعتراف والدعم للعمليات والمبادرات التي تقوم بها المنظمات النسائية والدوائر الأكاديمية والقطاع الخاص والحركات والآراء الاجتماعية والمجتمعية بخصوص هذه المسألة. ومن الأمور الحيوية مدّ جسور وإجراء حوارات بين المؤسسات والعمليات الاجتماعية وتوفير الدعم المجتمعي والتنظيمي، من أجل الاتفاق على استراتيجيات مشتركة تساعد على التقدم في تحقيق الهدف التاريخي والضرورة الأخلاقية في التصدي للعنف ضد المرأة.

إن هناك حاجة ملحة لوضع سياسات عامة لمنع العنف الجنساني من أجل الأحداث من السكان، وهو العنف الذي يستهدف الرجال كما يستهدف النساء، وإن كان الرجل يعبر عن رأيه ويحظى بالاهتمام فيما يتعلق بالمسائل التي تخص جنسه. إن منظور المنع الاجتماعي يسعى إلى الاستباق، وتغيير الديناميات الاجتماعية والحضرية والاقتصادية والثقافية المولدة لسياقات من العنف الجنساني وعمليات التفكك الاجتماعي، من أجل الحد من خطر حدوث ذلك.

وعلى سبيل التوصية نطرح مثالا واضحا لنموذج المنع الذي نجح بلا جدال في الحد من العنف في غوادالاخارا وليون وكانكون ومدينة خواريس. فمنظمة رسالة المرأة، وهي منظمة اكتسبت خبرة على مدى ١٣ عاما في المكسيك في العمل مع المراهقين والشباب، وصلت إلى تحقيق تغيير ثقافي من خلال منع المشاكل النفسية والاجتماعية عبر برنامج Axios. فالمشاكل النفسية والاجتماعية يمكن منعها عن طريق تعزيز اتخاذ قرارات حاسمة، وخلق شعور بالتعارف الإيجابي بين الجماعات القليلة المنعة. والهدف الأساسي للمنظمة هو إحداث تغيير ثقافي من خلال التعليم الوقائي للمراهقين والشباب، وتزويدهم بالمشورة من خلال تعزيز الوعي بالذات، والاعتداد بالذات، والتواصل الأسري، والمساعدة على تحديد خطة للحياة. ويؤدي ما سبق إلى تفادي مشاكل كالإدمان، وقلة الاعتداد بالذات، والعنف، والاضطراب الغذائي، والحمل المبكر، ومعدلات ترك المراهقين للدراسة، إلخ.

واستنادا إلى التفسير الموجز لهذه القضية التي أثبتت فعاليتها على مر السنين، فإن المنظمة تعتزم القيام بما يلي:

(أ) الاعتراف والاهتمام على نحو خاص بأبسط الحقوق التي يجب أن تكون لكل مراهق والتي تنتهك: التعليم، والعمل، والصحة، والمشاركة، وعدم التمييز. فبدون ذلك سيكون السياق مرتعا لاستمرار حالات العنف، سواء ضد المرأة أو ضد المجتمع عامة؛

(ب) استعادة البيئة الطبيعية، والعلاقات الاجتماعية، والاستفادة المتكافئة من البرامج والخدمات العامة التي يفجر الحرمان منها مجالات للعنف. ويمكن لهذه البرامج والخدمات أن تكون من النوع المادي (مخيمات رياضية أو ساحات عامة تلتقي فيها جماعات الشباب)، أو الاجتماعي (مباريات أو أنشطة ثقافية)، أو تفيد معنى الانتماء الإيجابي (الانضمام إلى جماعات دينية أو شبابية، أو منظمات تشجع المساواة بين الجنسين)؛

(ج) الانخراط في تعزيز ثقافة السلام، والتدرب على المهارات والكفاءات الفردية من أجل المنع التشاركي للأخطار النفسية والاجتماعية، والاهتمام بالضرر الواقع على ضحايا العنف، والتسوية السلمية للخلافات؛

(د) الاهتمام بالشابات والشبان باعتبارهم من الناشطين الاستراتيجيين في التنمية، مع النظر في التنسيق بين مختلف المجالات، والهيئات الحكومية، ومنظمات الشباب، والدوائر الأكاديمية، والقطاع الخاص، والناشطين المنخرطين في سياسة المنع الشاملة المطلوب تنفيذها؛

(هـ) وجوب تركيز السياسة العامة على التدابير الموضوعة لتلبية الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال، مع الاعتراف بحالات عدم الإنصاف القائمة على أساس الجنس.